المؤسسات ، وشكلت محلات البقالة ٥ر٣٩٪ · كما كانت نسبة المحلات التي تتعاطى تجارة الجملة ٨ر٤٪ ، وبلغت نسبة المحلات الحرفية اليدوية ٦٥ر٢٢٪ من المجموع ، اما المؤسسات الباقية ، والتي تتعاطى حرفا ومهنا متنوعة وغير محددة ، فقد بلغت نسبتها ٩ر٤٪ من مجموع المؤسسات · يتبين لنا ضالة حصة المؤسسات الصناعية والحرفية وغلبة المؤسسات الخدمية والتي تتعاطى اعمال التجارة في البلاد ·

كما يظهر الجدول المذكور ، ان القسم الاعظم من هذه المؤسسات (٥ر٥٥٪) كان يتركز في قضاء عمان ، ثم في قضاء اربد (١ر٣٣٪) ، ويليهمـــا في عـدد المؤسسات والمحلات الحرفية والصناعية والمهنية والخدمية كل من قضائي الكرك ٤ر٧٪ ، ثم معان ٩ر٣٪ · وفي الواقع كانت مدينة عمان تحظى بنحو نصف عدد المؤسسات المذكورة لوحدها ، اي ٢٥٣٧ او ٦ر٤٣٪ · ثم مدينة اربد وحصتها ٢٦٪ ثم السلط ٥ر٨٪ ، ثم الكرك ٦ر٥٪ ، ثم جرش ٤٪ ، واخيرا معان ومادبا وعجلون والطفيلة (١٩) ·

ما من شك ان تخلف علاقات الانتاج وتدني مستوى تطور القوى المنتجة ، قد اضعف من فرص تطور الحرف والصناعة في البلاد ، ولا سيما في بداية فترة تطور شرقي الاردن المنفصل عن سورية · كما كانت نشأة البرجوازيـة مترافقة مع بداية السيطرة الكولونيالية ، وهي في اصولها كانت برجوازية وافدة تكونت من تجار غير محليين ، وتطورت مستفيدة من مشاريع الدولة ومن تسهيلاتها التي فتحت لها باب الاستيراد وتحويل العملة بحرية مطلقة ، واتسمت لذلك بطابع كومبرادوري في الغالب · وقد اتاح لها ذلك فرص الربح السهل بدون ادنى مخاطرة ، فلعبت دور الوكيل المحلي للرأسمال الاجنبي ، دور المروج والمسوق للبضائع المستوردة · وارتبطت اوساط كبار التجار بالسلطة وبالسلطات الكولونيالية بعلاقات وشيجة ومصالح متبادلة · لقد فضلت هـذه الفئات البرجوازية لعب دور الوسيط بدلا من النهوض بمهمة اقامة مشاريع انتاجية غير مأمونة العواقب ، وبذلك فانها لم تختلف عن الفئات الكومبرادورية والبرجوازية الطفيلية في البلدان التابعة الاخرى ·

على ان الامبريالية البريطانية تتحمل مسؤولية رئيسية في هذا المجال ، اذ بسبب اهدافها ذات الطابع الاستراتيجي ـ السياسي والامني ، لم تعن بتطوير القاعدة المادية الاساسية لاي انتاج حديث · ولم توفر الخدمات الضرورية لهذا الانتاج ولتطور القوى المنتجة · فالبلاد كانت تفتقد الى محطات توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية مع توفر مصادر مناسبة لتوليد الطاقة ، في حين منحت شركة

---

(١٩) المصدر نفسه ، بيان رقم ٨٦ ، ص ١٥٩ ·